التصعيد عدة غايات في السياسة الاسرائيلية، أولها، الاعداد للمرحلة المقبلة من المفاوضات حول الحكم الذاتي، عن طريق فرض الأمر الواقع الاسرائيلي على سكان الأراضي المحتلة، كما يتمثل في الادارة المدنية. وتهدف اسرائيل من وراء ذلك، الى التحكم بمجرى تلك المفاوضات في المستقبل، ومقاومة أية ضغوط قد تتعرض لها لتعديل مواقفها. ثانياً، محاولة تصفية الوجود العسكري للمقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان، بهدف شطب أهمية أي دور سياسي قد تضطلع به منظمة التحرير في المرحلة المقبلة. ثالثاً، التهويل الداخلي المتعمد، بهدف «ابراز الخطر» الذي يتعرض له الوجود الاسرائيلي في المناطق المحتلة، بقصد لملمة القوى المتطرفة في الكنيست الاسرائيلي حول حكومة بيغن من جديد، بعدما ساءت العلاقة بينها اثر الانسحاب من مستوطنات سيناء، الى حد وصلت معه الحكومة الى حافة الانهيار، اثر فقدانها الأغلبية الضئيلة التي كانت تتمتع بها برلمانياً، خلال آذار (مارس) الماضي. فاستغلال الانسجام في المواقف حول مستقبل المناطق المحتلة ومصير الفلسطينيين بشكل عام، بين تلك القوى وبين أعضاء الحكومة، ثم محاولة تجسيد تلك المواقف على أرض الواقع، قد يجدد العافية في حكومة بيغن. وهذا ما ظهر خلال التصويت في الكنيست على خطاب بيغن السياسي في ١٩٨٢/٥/٤، الذي ركز فيه على عدم اخلاء المستوطنات في المستقبل، وعلى مهاجمة مفهوم المعراخ حول التسوية الاقليمية والاستيطان في المناطق غير المأهولة فقط، حيث استطاع الفوز بالأكثرية، بعدما نال تأييد الحاخام دروكمان (المفدال) مجدداً، وبعض النواب المتطرفين الآخرين (ر.إ.إ.، العدد ٢٦٢٣ ٤ و ١٩٨٢/٥/٥، ص ٣).

مهما يكن، فان حكومة بيغن تلاقي صعوبات في تحقيق جميع أهدافها من وراء تصعيد سياسة العنف ضد الفلسطينيين. فباستثناء الهدف الداخلي البحت، المتمثل في لملمة القوى المتطرفة حولها من جديد، كي تستعيد قدرتها على العمل في ظل أغلبية برلمانية تتوافر لها في الكنيست، فان هذه الحكومة لم تستطع حتى الآن تسجيل أي هدف آخر، سواء على صعيد فرض الادارة المدنية في المناطق المحتلة أم على صعيد تصفية المقاومة في جنوب لبنان. ويبدو أن عائقين أساسيين يقفان في وجهها، فيعيقانها عن تحقيق ذلك: الأول هو عدم الاتفاق الداخلي في اسرائيل سواء تجاه سياسة القوة المتبعة في المناطق المحتلة أم تجاه حرب مختلة في الجنوب. ويلاحظ في عهد الكنيست الحالي، أن لهذه المسألة (أي الاتفاق الداخلي) تأثيراً كبيراً على تصرف الحكومة، نظراً لشبه التوازن في القوى القائم بينها وبين المعارضة على الصعيد البرلماني. وحسب قول أحد الكتاب الاسرائيليين فان «الاتفاق الداخلي يمكن أن يتحقق في حال اقتناع الاسرائيليين أن ثمة خطراً حقيقياً يتهددهم، وليس نتيجة لتقييمات نظرية، على غرار ما يمكن أن يشكله [الفدائيون] من خطر على اسرائيل، من خلال امتلاكهم ٣٠٠ مدفع؛ بحيث يكون لزاماً عليها ضربهم كي لا يستطيعوا تنفيذ مخططاتهم في المستقبل» (ابراهام شفايتسر، هآرتس، ١٩٨٢/٤/١٨). أما العائق الثاني الذي تبرزه وسائل الاعلام الاسرائيلية، فهو الضغط الأميركي المفروض على اسرائيل؛ حيث «أصبحت الولايات المتحدة شريكة كبيرة في صنع القرارات الاسرائيلية في كل ما يتعلق بعلاقات اسرائيل الخارجية وقضاياها الأمنية. ويمكن القول: ان هذا الشريك يستخدم نفوذه في أغلب الأحيان وبشكل عنيف، من أجل كبح ارادة اسرائيل» (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٤/١٩).

إلا أن سياسة الكبح هذه، لا تمنع اسرائيل من ممارسة سياستها العدوانية ضمن اطار محدود. وقد وجدت في ادعائها المتكرر بأن خرق وقف اطلاق النار في جنوب لبنان يسري على كل نشاط فدائي ضدها في أي مكان، مبرراً دائماً كي ترسل طائراتها لقصف منطقة الجنوب، في حال انفجار لغم بأحد جنودها مثلاً. وهذا ما حدث يوم ١٩٨٢/٤/٢١؛ حيث اتخذت الحكومة الاسرائيلية قراراً بقصف الجنوب، في الجلسة نفسها التي اتخذت فيها قرار الانسحاب النهائي من سيناء. فبالاضافة الى الدافع الداخلي من وراء عملية القصف تلك، «التي كان الهدف منها ابراز العضلات واقناع جزء معين من الاسرائيليين، بأن هذه الحكومة التي اضطرت الى الانسحاب من سيناء واخلاء معارضي الانسحاب من ياميت، تعرف كيف تهاجم في مكان آخر»